I J A Z A R A B I : J o u r n a l o f A r a b i c L e a r n i n g
D O I : 10.18860 /ijazarabi.V9i4.41182
I S S N (p r i n t) : 2 6 2 0 - 5 9 1 2 | I S S N (o n l i n e) : 2 6 2 0 - 5 9 4 7
e j o u r n a l . u i n - m a l a n g . a c . i d / i n d e x . p h p / i j a z a r a b i / i n d e x

The Grammatical Opinions Of The Kufans According To Al- Faridi On The Issues Of Preposing The Subject And The Meem In Allahumma And Their Impact On Modern Scholars

آراء الكوفيين النحوية عند الفارضي في مسألتي تقديم الفاعل والميم في اللهم و أثرهما على المحدثين

Received 2026-06-16
Accepted 2026-09-19
Published 2026-10-17

Malik Waleed Suwaidan*[1], Wissam Najm Abdullah[2]
[12]Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
mal24h2012@uoanbar.edu.iq*[1], wissamalmhmdi84@uoanbar.edu.iq[2]

Abstract
This research addresses a significant issue in the history of grammatical studies: namely, the method by which the grammarian Al-Faridi transmitted the opinions of the Kufan school on certain controversial issues, and the impact of this transmission on modern grammatical studies. Two pivotal issues were chosen for application: first, the preposing of the subject before the verb, and second, the origin of the meem in the divine name "Allahumma." The aim of this study is to investigate Al-Faridi's methodology in presenting these opinions and the extent of his accuracy in representing the Kufan school. It then traces the influence of these transmitted opinions in the books of modern grammarians to understand how they were utilized and whether they contributed to the development or the reproduction of the school. The importance of the study lies in highlighting the nature of the grammatical disagreement between the Basran and Kufan schools through precise applied issues. This contributes to understanding the foundations and inferential methodologies of each school, and aids in accurately documenting and attributing grammatical schools to their proponents, especially in light of concerns about some opinions being mistakenly or inaccurately attributed to the Kufans. It also clarifies how modern scholars interacted with the grammatical heritage and how commentaries like that of Al-Faridi helped shape their understanding of controversial issues and develop them in accordance with their own academic contexts.
Keywords: Al-Faridi; Grammatical; The Kufans; Modern Scholars; Preposing The Subject .

المقدمة

فإن اللغة العربية وعاء الفكر والمعرفة، وقد تكفل الله -عز وجل- بحفظها بإنزال كتابه العزيز بلسان عربي مبين، مما حدا بالعلماء الأجلاء إلى وضع علومها وتقعيد قواعدها، وكان النحو العربي من أبرز هذه العلوم وأدقها، حيث نشأت مدارس نحوية متعددة كان من أبرزها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وقد تميزت كل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

منهما بمناهجها وأصولها الاستدلالية، مما نشأ عنه خلاف نحوي ثري ومتنوع أسهم في إثراء الدرس النحوي عبر العصور.

ومن المسائل التي شهدت آراء متباينة بين البصريين والكوفيين، مسألة تقديم الفاعل على فعله، ومسألة أصل الميم في لفظ الجلالة "اللهم". وقد اضطلع علماء النحو المتأخرون بمهمة شرح وتحرير هذه الآراء ونقلها، وكان من بين هؤلاء الأعلام الفارضي، الذي مثّلت شروحه حلقة وصل مهمة بين تراث النحاة الأوائل والمحدثين. إلا أن دراسة خصوصية النقل عند الفارضي، ومنهجه في عرض آراء الكوفيين، لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

منهجية البحث

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على آراء الكوفيين النحوية من خلال مؤلفات الفارضي، وذلك في مسألتي تقديم الفاعل والميم في "اللهم"، مع بيان أثر هذه الآراء المنقولة في مؤلفات المحدثين من النحاة. وقد اتبعت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع النصوص وتحليلها، للوصول إلى فهم دقيق لكيفية تناول الفارضي لهذه القضايا، وللكشف عن مدى تأثير نقله فيمن جاء بعده من الدارسين.

نتائج البحث ومناقشتها

مسألة تقديم الفاعل على فعله

تناول الفارضي الخلاف النحوي في مسألة تقديم الفاعل إذ قال: " وأجازه بعض الكوفيين تمسكًا بنحو قول الشّاعر (امرئ القيس، ص ٣٨٩):

فَظِلٌّ لنَا يَومٌ لَذِيذٌ بِنِعمَةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحسُهُ مُتَغَيَبِّ

برفع (نحسُه)، وجر (متغيبِ)، علَى أَنّ الأصل: (مقيلٍ متغيبٍّ نحسُهُ)، فهو فاعل (متغيبٍّ)، كما تقول: (مررْتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) وقول الآخر (ينظر: ابن قتيبة، ص ٢٠٠، ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٤٣/٣، وابن هشام، ٢٠٠٠م، ٢/ ٨٠، وابن هشام، ص: ٧٥٨ ، والأشمونى : ١/ ٣٨٨):

مَا لِلجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلنَ أَمْ حَدِيدَا

علَى أَن (مشيها)، فاعل (وئيدا)، والأصل: (ما للجمال وئيدٌ مشيُها)، فقُدِّم علَى الصّفة كما سبق ...، وقيل: روي بتثليث (مشيها).

فالرّفع: علَى ما ذكر.

والنّصب: أَن (مشيها) مصدر؛ أَي: (ما للجمال تمشي مشيَها وئيدا).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

والخفض: أنه بدل اشتمال من (الجمالِ) " (الفارضي، ٢/٥٤-٥٦)

وعندَ الرجوعِ إلى كتب بعض الكوفيين للتوثيق، وجدْتُ أنّ الفراءَ قد أنكرَ تقديمَ الفاعلِ على فعلِهِ واتضحَ ذلك مِن جوابِهِ للقائل: " أرأيْتَ الفعلَ إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها ؟ فأجاب الفراء عن ذلك بقوله : ذلك قبيح وهو جائز، وإنّما قَبُحَ؛ لأنَّ الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فِيهِ مكنيّ مِن الاسم، فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قَالُوا: "يذهب به إلى المعنى ، وهو فِي التقديم والتأخير سواء"(الفراء، ١/١٢٨) .

وعلق الدكتور إبراهيم السامرائي على المسألة بقوله: "المكنيّ ، أي: الضمير يعنى أنّ الفعلَ لا يخلو مِن فاعل، وهذا يعنى أيضاً أنّ قَولَهُم: (حَضَرَ مُحَمْدٌ) و (مُحَمْدٌ حَضَرَ)، ففي الجملة الثانية لا يكون الفاعل (محمد)، وإنّما هو ضمير في (حضرَ)، وهو الذى دعاه الفراء بـ(مكنيّ)، وهذا يعني أيضاً أنَّه لم يختلف عن أصحابِهِ البصريين إلا في هذا المصطلح الجديد"(إبراهيم السامرائي، ١٩٦٦م، ص ١٠)

أمَّا الفَرّاءُ فِي موضعٍ آخِرٍ يُؤكِدُ مَنعَهُ لِتقديمِ الفَاعِلِ، إذ قال: " فَلا تَقولُ: (رجلٌ قامَ)، إنّما الكَلامُ أنْ تَقُولَ: (قامَ رجلٌ)، ويمتنع أنْ نَقُولَ (الاثنانِ قامَ) او(الاثنتانِ قامَ)، معللاً ذلك بقوله: " إنّ الفعلَ إذا تأخّرَ عن الاسمِ ثني وجمع مراعاة للاسم المتأخر فنقول في ذلك: (الاثنان قاما) و(الاثنتان قامتا)"(ينظر : الفراء: ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤، ابن سعدان : ٤٣) .

وعندَ رجوعي إلى مجالسِ ثعلب وجدْتُ أنّ ثعلباً ينكرُ تقديم الفاعل على فعله؛ وذلك عن طريق استشهاده بقوله: (عبدُاللهِ حدثَني وعمرو)، فإنّ الفاعلَ في النّصِ ضمير مستتر عائد على الاسم الأول وليس عبدُاللهِ فاعلاً، إذ قال: " يكون نسقا على ما في حدثني ولا يكون على الأول "(ثعلب، ٤ / ١٦٤). ويذكر ابن سعدان أنّ الفاعل لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر في قولهم (الزيدانِ قامَا) و(الزيدونَ قامُوا) ؛لأنّ الفاعلَ في الجملة الأولى هو (الف الاثنين) في (قامَا) و (واو الجماعة) في (قاموا) فوجب ان يكون المتقدم مبتدأ وليس فاعل(ينظر: ابن سعدان، ص ٤٣ ، أبو بكر الانباري : ١ / ٢٧٥) .

أمّا البصريونَ وعلى رأسِهم سيبويه فَقد ذهبُوا إلى عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله " وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة "(سيبويه، ١٩٨٨م، ١/ ٢٣, ٢٤ ، وينظر : المبرد، ٤/ ١٢٨، ابن هشام، ٢ / ٨٥ ، الأشموني : ١ / ٣٨٨) .

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وأما المحدثون فقد تكلموا كثيراً في هذه المسألة ، فمنهم من قال بتقديم الفاعل على فعله ونصر المذهب الكوفي ومنهم من رفض تقديم الفاعل مستنداً إلى مذهب البصريين ، فقد استدلَّ المحدثون على جواز تقديم الفاعل من الشاهد الذي نسب إلى الكوفيين في قول الشاعر :

مَا لِلجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلنَ أَمْ حَدِيدَا

فذكر السيد صدر الدين الكنغراوي أنّه قد يتقدمَ الفاعلُ على الفعلِ وهو جائزٌ إلا إذا كان نكرة فلا يجوزُ تقديمُه على فعلِه إلا إذا أفادَ، مستدلاً بالبيت المتقدم، إذ جعلوا (مشيُها) فاعلاً لـ(وئيدا) (صدر الدين الكنغراوي ، ص ٢٤).

وقدْ ذَكَرَ الدكتور إبراهيم مصطفى إنّ جمهورَ النُحاةِ قيّدوا الفاعل بوجوب التأخر عن فعله حتى يكونَ عاملاً فيه ، هو حكمٌ صناعي لا ينهضُ على أساسٍ دلالي متينٍ ، وأمّا الأسلوبُ العّربيّ فإنّك تَقُولُ: (ظَهَرَ الحقُّ) و(الحقُّ ظَهَرَ) جملة فعلية سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر فهو عامل، ولكن البصريون خاصة يمنعون أنْ يتقدمَ لفظ (الحقّ) وهو فاعل ، فالحكم إذا نحوي صناعي لا أثر له في الكلام و لا يعنينا أن نلتزمه بل ونحب أنْ نتحررَ منه(مصطفى : ٥٥-٥٦) .

وأما الدكتور مهدي المخزومي فقد ذهب إلى جواز تقديم الفاعل على فعله مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(سورة الانشقاق الآية :١) وقولنا أيضاً (زيدٌ يقومُ) فكلاهما جملة فعلية لا اسمية وإنّ (السَّمَاء) و (زيدٌ) فاعلان مقدّمان على فعله ؛ لأنّ الإسنادَ يَخْتَلِفُ بَينَ الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ ؛ ولأنّ الكوفيين أيضاً يعملون الأفعال ؛ لأنّها قوية سواء أكانت متأخرة أم متقدمة ، مقدرة أم ظاهره ولكنهم لم يفلسفوها أو يمنحوها قوة فلسفية ولم يعتبروا الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ؛ ولِذَلِكَ جَازَ أنْ يَخْلُوَ الفَعلُ مِنْ الفَاعِلِ خلواً تاماً ، وأمّا كونُهُ جملةً اسميةً فَهُو ضَعِيفٌ ؛ لأنّه قدّمَ الفاعل للاهتمام وهذا التقديم لا يخرجه عن كونه فاعلاً(ينظر : المخزومي، ١٩٨٦م، ١٧٤،١٧٥، ١٧٠،١٧١)، (المخزومي، ١٩٨٧م، ص ٢٧٧و٢٧٨)، وَتَبِعَهُ عبدُ الفتاحِ الحموزِ(ينظر: الحموز : ١/ ٢٥٤_ ٢٥٦) .

وقد اتبعَ الدكتور إبراهيم السامرائي المخزومي بقوله : قد أَصابَ الأستاذُ المخزوميّ بِاتباعِهِ رأي الكوفيين فَي هَذا الموضوعِ وَفِي وَضْعِهِ لِلحدِّ الّذي رَسَمَهُ لِلجُملَةِ فإنّ (سَافَرَ مُحَمْدٌ) جملة فعلية وَهِي نَفْسَها (مُحَمْدٌ سَافَرَ)؛ وَذَلِكَ لأنّ المُسْنَدَ فعلٌ وليسَ لنا أنْ نَلصِقَ التّجددَ بِالفَعلِ ؛ لأنّ ذَلِكَ ليسَ مَنهَجِنا ؛ ولأنّ الشواهدَ لا تؤيدُ هَذَا التّجددُ المزعومُ ، فأجازوا أنْ يخلوَ الفعل مِن الضميرِ وهم يوردون بذلك شاهدهم المعروف في قول الزبّاء:

مَا لِلجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلنَ أَمْ حَدِيدَا

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ومن هنا يظهر ان النحويين ، بصريين وكوفيين ، متفقين في قولهم بالعامل غير انهم يختلفون في مقداره اخذهم به ، فالفعل عند كثير من نحاة الكوفة لا يعمل في الفاعل (ينظر : إبراهيم السامرائي، ١٩٦٦م، ص ٢٠٤و٢٠٦ ، ٢٠٩ ، إبراهيم السامرائي، ١٩٨٣م، ص ٥٤و٥٨).

وذكر الغلاييني أنّه إذا تقدمَ ما هو فاعل في المعنى كانَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إليه ، والاسم المقدم إما مبتدأ كما في البيت (مشيها) عند البصريين و (وئيدا) حال سدت مسد الخبر وقد أيده الكثير من العلماء، وإما مفعولاً لما قبله (رأيت علياً يفعلُ الخيرَ) وإما فاعل لفعل محذوف كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(سورة التوبة من الآية : ٦) فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل متمسكين بقول الزبّاء في البيت أعلاه وقالوا بأنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ (مشيها) مبتدأ ؛ لأنّه سيكونُ بلا خبرٍ؛ لأنّ (وئيدا) منصوب على الحال فوجب أنْ يكونَ (مشيها) فاعلا لـ(وئيدا) مقدما عليه (ينظر : الغلاييني، ص ١٦٢ و ١٦٣).

أمّا عبّاسُ حسن فقد نفى تقديمَ الفاعلِ على فعلِهِ وإنّ الاسمَ المتقدم إما مبتدأ أو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وهذا رأي جمهور البصريين كما ذكر آنفاً ، ويرى غيرهم _ولا سيما الكوفيين _جواز تقديم الفعل على فعله ويعربوه فاعلاً(ينظر: حسن: ٢ / ٦١و٦٢)، وتبعه الدكتور رمضان عبد التواب (ينظر : برجشتراسر، ١٩٩٤م، ١٣٣).

وأما الدكتور فاضل السامرائي فقد نفى تقديم الفاعل على فعله ونفى قول العلماء بأنّ نحاةَ الكوفةِ قد قالوا به وذكر بأنّها أقوال غير دقيقة وأنّ الصحيحَ هو مذهبُ الجمهورِ في أنّ الاسمَ المتقدمَ مبتدأ وما بعده خبر عنه كما ويشير إلى أنّ الخلافَ في هذه المسألة يكون في المعنى فعندما نقول:(سعدٌ حضرَ) فقدم الفاعل لأغراض بلاغية كثيرة فقولك:(حضرَ سعدٌ) نقولها إذا كان المخاطب خالي الذهن عن هذه المسألة فأخبرته إخباراً ابتدائياً(ينظر : السامرائي، ٢٠١٥م، ٩٧و١٠٣و١٠٤و١٠٥)، فاضل السامرائي، ٢ / ٣٩و٤٠)، وتبعه محمد فاضل السامرائي(محمد السامرائي، ٢٠١٥م، ص ١٠٠_١٠٢).

يرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ مَن قال بجواز تقديم الفاعل على فعله في نحو (محمدٌ يحضرُ) جمله فعلية ؛ ذلك على اعتبار إنّ صدرَ الجملةِ عنده فعل والمسند إليه مقدم من تأخير. وذكر السامرائي ما جاء في (التطور النحوي) ما نصّه "أكثر الكلام جمل والجمل مركبة من مسند ومسند إليه فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلةِ الاسم فالجملة اسمية وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية" والراجح عند الدكتور فاضل السامرائي فيما يراه أن نحو (محمدٌ يحضرُ) جمله اسمية لا فعلية ؛ وذلك لجواز دخول النواسخ عليها وهي لا تدخل الا على الجمل الاسمية ولو كانت الجملة كما قالوا فعليه لم يجزْ أنْ تدخل عليها

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

النواسخ(السامرائي، ص ١٥٨ و ١٥٩ ، وينظر: برجشتراسر، ١٩٩٤م، ص ١٣٣) . ويرى الباحث أنّ ما نسب إلى الكوفيين فيه نظرٌ ، إذ لم أجد نصاً من علماء الكوفة قالوا بذلك ، فتقديم الفاعل على فعله إما مبتدأ أو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور... والله أعلم .

المِيمُ في (اللَّهُمَّ) هّل هِي عِوضٌ أمْ لا ؟

تناولَ الفارضي مَسْأَلَةُ المِيمُ في (اللَّهُمَّ) هّل هِي عِوضٌ أمْ لا بِقولِهِ "الأكثَرُ في نِداءِ اسْمِ اللهِ تَعالَى أَنْ يُقَالَ: (اللَّهُمَّ) بِحَذفِ أداةِ النِّداءِ، وَتَعويضِ المِيمِ المُشَدّدَةَ عَنْها في آخِرِ الاسْمِ الكَرِيمِ. فإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (يَا اللهُ) ، أَو حَذَفْتَ حَرفَ النِّداءِ، وعَوَّضْتَ عَنهُ المِيمَ المُشدّدةَ ، فَتقولُ: (اللَّهُمَّ) ، وّشذَّ الجَمعُ بَينَ العِوضِ والمُعوَّضِ فِي القَريضِ ؛ أي : الشِّعْرِ؛ كقولِهِ (السكري، ص: ١٣٤٦):

إنّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وأَجازَ الكَوفيّون: الجمعَ بَينَ (يَا) والمِيمِ فِي الاخْتيارِ، لأنَّ المِيمَ عندَهُم بَقِيّةُ جُملَةٍ مَحْذوفةٍ ، وَالتّقدِيرُ: (يَا اللهُ أُمَّنا بِخَيرٍ) فَحُذِفَ حَرفَ النِّداءِ وَهمزَةُ (أُمَّنا) والمَفْعُولُ والجَارُّ وَالمَجرورُ، وَاتَّصَلَتِ الْمِيمُ المُشَدَّدةُ بِالاسْمِ الكَرِيمِ فَامْتَزَجا وَحَصَلَ: (اللَّهُمَّ) "(الفارضي، ٣ / ٣٣٧, ٣٣٨) .

وَعِندَ الرُّجُوعِ إلى كُتُبِ بَعْضِ الكُوفِيّينَ لِلتّوثِيقِ وَجدْتُ بِأنّ الفَرّاءَ قالَ بِأنّ المِيمَ في (اللَّهُمَّ) ليسَتْ عِوضَ عَن ياءٍ وإنّما هِي عِوضٌ عَن جُمْلةِ (أُمَّنا بخيرٍ) وَذَلِكَ مِنْ خِلالِ تَفْسِيرِهِ لِقولِهِ تَعَالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ﴾(سورة آل عمران من الآية : ٢٦) "فـ(اللَّهُمَّ) كَلِمةٌ تَنْصِبُها العَرَبُ. وَقد قالَ بَعْضُ النَّحويّينَ: إنّما نُصِبَتْ إذْ زِيدَتْ فِيها الْمِيمَانِ ؛ لأنَّهَا لا تُنَادَى بـ(يَا) كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ، و يَا عَبْدَ اللَّهِ)، فَجُعِلَتِ (الْمِيمُ) فِيهَا خَلَفاً مِن (يَا). وَقد أَنْشَدَني بَعْضُهُم(الزجاجي، ص: ٩٠، والسيوطي، :٣/ ٢٨٧ ، والبغدادي: ٢/ ٢٩٦) :

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ: يَا اَللَّهُمَّ مَا
أَرْدِدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

وَلَمْ نَجِدْ الْعَرَبَ زَادَتْ مِثْلَ هذهِ المِيمِ فِي نَوَاقصِ الأَسمَاءِ إلَّا مُخفَّفةً، وَنَرى أَنّها كَانَتْ كَلِمَةً ضُمَّ إلَيْهَا (أُمَّ)، تُرِيدُ: (يَا اللَّهُ أُمَّنا بِخَيرٍ)، فَكثُرَتْ فِي الْكَلامِ فَاختَلَطَتْ. فَالرفعةُ التي فِي الهاءِ مِنْ هَمزَةِ (أُمّ) لَمَّا تُركَت انْتَقَلَتْ إلى ما قَبْلَها ، وَنَرى أنَّ قولَ العَربِ: (هَلمَّ إلَيْنَا) مِثْلُها إنَّما كَانَتْ (هَلْ) فَضُمَّ إليها (أُمّ) فَتُركَتْ على نَصبِها. ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقولُ إذا طُرِحَتْ المِيمُ (يَا اللهُ اغْفِرْ لي)، فَيهمِزُونَ ألفَها وَيَحْذِفُونَها. فَمَنْ حَذَفَها فَهُو على السَّبيلِ لأنَّها ألفٌ ولامٌ مِثلُ (الحارث) مِنْ الأسماءِ. ومَنْ هَمزَها تَوَهّم أنَّها مِن الحَرْفِ إذ كَانَتْ لا تَسقُطُ مِنه أنْشَدَني بَعْضُهُم(أبو بكر الأنباري، ١٤٢٤هـ، ١/ ٢٧٧، والشاطبي، ٢٠٠٧م: ٥/ ٢٩٠):

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَلَلَّهْ"(الفراء، ١/٢٠٣-٢٠٤)

وذَكَرَ أبو بكرٍ الأنباريُّ ذَلِكَ أيضا عِندَما قالَ" وَاخْتَلفُوا فِي مَعنَى (اللَّهُمَّ) فَقَالَ: أبو زكريَّاء يَحيى بن زِيادٍ الفَرَّاءُ، وأبو العبّاسِ أحمَدُ بن يَحيى: معنى (اللَّهُمَّ) (يَا اللهُ أُمَّنا بِمَغْفِرتِكَ) فَتَركَتِ العَرَبُ الهَمزةَ ، فَاتَّصَلَتِ المِيمُ بِالهاءِ، وَصارَا كَالحَرْفِ الواحِدِ، واكْتُفِيَ بِهِ مِن (يَا) ، فَأُسقِطَتْ ، وَرُبَّما أدْخلَتِ العَرَبُ (يَا) فَقالُوا: (يَا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنا)...والَّدليلُ على صِحّةِ قَولِ الفَرَّاءِ وأبي العبّاس إدخالُ العَرَبِ (يَا) على (اللَّهُمَّ) " (أبو بكر الأنباري، ١٩٩٢م، ١/ ٥١,٥٢) .

وَقالَ الطَّبريُّ " الأصل (اللَّهُ) بِغَيرِ مِيمٍ؛ فَقالَ بَعْضُهم: إنّما زِيدَتْ فيه المِيمانِ ؛ لأنّه لا يُنادَى بِـ(يَا)، كَما يُنادَى الأسماءُ الّتي لا أَلفَ فيها ولا لام...فَكَذلِكَ حُذِفَتْ مِن (اللَّهُمَّ) (يَا) الّتي يُنَادَى بِها الأسماءُ الَّتي على ما وَصَفْنا، وجُعِلَتِ المِيمُ خَلفًا مِنها ممَّا فِي آخِرِ الاسْمِ ، وأنكَرَ ذَلِكَ مِن قولِهم آخرون _أي الْفَرَّاءُ_ وَقَالُوا: قد سَمِعْنا العَرَبَ تُنادِى (اللَّهُمَّ) بـ(يا) كَمَا تُنادِيه وَلا مِيمَ فيه. قالُوا: فَلَو كَانَ الَّذي قالَ هَذا القَولَ مُصِيبًا في دعواه ، لَمْ تُدْخِلْ العَرَبُ (يَا) عليه ، وقد جَاءُوا بِالخَلَفِ مِنها" (القرطبي، ٢٠٠١م، ٥ / ٢٩٩, ٣٠٠)

وَدَليلُ الكُوفِيّينَ إلى أنّ المِيمَ المُشَدَّدةَ فَي (اللَّهُمَّ) لَيسَتْ عِوضًا مِن (يَا) الّتي لِلتّنْبِيهِ فِي النِّداءِ؛ لأنّ الأصلَ (يَا اللهُ أُمَّنا بِخيرٍ) إلّا أنّه عِندَما كَثُرَ فَي كَلَامِهِم وَجَرَى على ألسِنَتِهِمْ حَذَفُوا بَعضَ الكَلَامِ طَلَبًا لِلخفّةِ وَبَقِي مِنه المِيمُ المُشَدَّدةُ وَوَصَلَتْ بِالاسْمِ المُنَادى ، وَكَذَلِكَ فَهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ (يَا) والمِيم فِي (اللَّهُمَّ) كَقولِ الشَّاعِرِ :

إِنّي إِذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

فَجَمَعَ بَينَ المِيمِ و(يَا) وَلَو كَانَتِ المِيمُ عِوَضًا مِن (يَا) لَمَا جازَ أنْ يُجْمَعَ بَينَهُمَا؛ وَالأصلُ أنَ لا يُجْمَعَ العِوَضُ والمُعَوَّضُ، وَهَذَا مِن حَيْثُ السّمَاعُ ، أمّا القِيَاسُ فإنّ حَمْلَهُ عَلى مَا ذَكَرْنا صَحِيحٌ ، وَالمَعنَى لا يُنَافيهِ أبَداً ، وَالنِّداءُ مَوضِعُ تَغيِيرٍ فَلَمْ يَبْقَ مَانِعٌ مِمَّا ذَكَرْنا؛ وَلأنّ في قَولِكَ: (يَا اللهُ أُمّنا بِخيرٍ) زِيادةَ مَعْنَى، وتَصريحاً بِمَا هو المَقصودُ مِن النّدَاءِ ، فَكَانَ المَصيرُ إليه أَولى(ينظر : السيرافي : ١/ ١٨٤, ١٨٥ ، أبو البركات الأنباري، ١/ ٢٧٩, ٢٨١ ، فخر الدين الرازي، ٨/ ١٨٥ ، العكبري، ١٩٨٦ ٤٤٩_ ٤٥١ ، القرطبي، ٤/ ٥٣, ٥٤ ، أبو حيان الأندلسي، ٣/ ٨٠ ، المين الحلبي،٣/ ٩٨, ٩٩ ، عبد اللطيف الزبيدي، ص ٤٧).

وَيَرى جُمهورُ البَصريّينَ أنّ المِيمَ في (اللَّهُمَّ) هِي عِوَضٌ عن حَرفِ النِّداءِ (يَا) بِدليلِ أنّ الأصلَ في نِداءِ لفظِ الجَلالةِ (الله) هو (يَا الله)، فإذا أُدْخِلَتِ الْمِيمُ المُشَدَّدةُ في آخِرِ لَفظِ الجَلالةِ حُذِفَ حَرفُ النِّداءِ مِن أوّلِهِ وَصارَ (اللَّهُمَّ) مِن ذَلِكَ يَقولُ سِيبَويهِ "وَقالَ الخَلِيلُ رحمَهُ اللهُ: (اللَّهُمَّ) نِداءٌ وَ(المِيمُ) ها هُنا بَدَلٌ مِن (يَا)... وأنّ المِيمَ ها هُنا فِي الكَلِمةِ كَمَا نونَ (المُسْلِمِينَ)فِي الكَلمةِ بُنِيَتْ عليها. فَالمِيمُ فِي هَذَا الاسمِ حرفانِ أَوّلُهُما مجزومٌ، وَالهَاءُ مُرْتَفِعَةٌ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

لأنّه وَقَعَ عليها الإعرابُ"(سيبويه، ١٩٨٨م، : ٢/ ١٩٦ ، وينظر: المبرد، : ٤/ ٢٣٩ ، الأزهري، ٢٠٠١، ٦/ ٢٢٥ ، الكشاف : ١/ ٣٤٩ ، المحاربي، ١٤٢٢هـ، ١/ ٤١٧ ، الدعاس ١٤٢٥هـ: ١/ ١٣٠) .

وَقد ذَكَرَ الدُّكتُورُ مَهدِي المَخزُومِي "على أنَّهُ لَيْسَ بَعِيداً أنْ يَظُنَّ المُحْدَثُونَ أنَّ هَذَا البِنَاءَ سَامِيٌ ، وأنّ هَذِهِ المِيمَ الَّتي كُسِعَ بِهَا البِنَاءُ بَقِيَّةٌ مِن عَلَامَةِ الجَمْعِ فِي العِبْرِيَّةِ وَهِي (يَم) وَأنّ كَلِمَةَ (اللَّهُمَّ) العَرَبِيَّةَ هِي فِي الأصلِ (أَلُوهِيم) العِبرِيَّةُ، أو هِي مِن قَبِيلِ المُخَلَّفَاتِ السَّامِيّةِ فِي لُغَتِنَا العَرَبِيَّةِ"(المخزومي، ١٩٨٧م، ص ٢٢٣) .

وَكَانَ لِعُلَمَاءِ السَّامِيَّاتِ رأي مُخَالِفٌ فِي كَلِمَةِ (اللَّهُمَّ) يَنْفِي العِوَضَ الَّذِي ذَهَبَ إليْهِ نُحَاةُ البَصْرَةِ فِي أنَّ المِيمَ عِوَضٌ عن (يَا) النِّداءِ وذكروا بِأنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مَأخُوذَةٌ بِشيءٍ مِن التَّحوِيرِ مِن كَلِمَةِ (أَلُوهِيم) العِبْرَانِيَّةِ الَّتي تَعنِي (آلِهَة) جَمْع (إلَه)، وَالَّتي رُبَّمَا كَانُوا يُرِيدُونَ مِنها أنّ اللهَ تَعَالَى يَجْمَعُ فِيها جَمِيعَ أسْماءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ. (ينظر : المخزومي، ١٩٨٧،م ص ٢٢٣ ، عمايرة، ١٩٩٣م، ٦٥ ,٦٦ ، السامرائي، ٤ / ٣٢٦ ، عمايرة ، ٢٠٠٦م، ٢٥٧ ، محمد السامرائي، ٢٠١٥م ١٣٨, ١٣٩).

وَأضافَ الدُّكتُورُ مَهدِي المَخزُومِي بِأنَّهُ إنْ صَحَّ القَولُ بِأنَّ (المِيمَ) فِي (اللَّهُمَّ) المُشَدَّدَةَ المَفتُوحَةَ لِلجَمْعِ وَالمَقْصُودُ مِن هَذَا الجَمْعِ التّعْظِيمُ فإنَّ مَا ذَهَبَ إليْهِ الكُوفِيُّونَ إلى جَوَازِ الجَمْعِ بَينَ المِيمِ وَاليَاءِ مَقْبُولاً (ينظر: المخزومي، ١٩٨٧م، ص ٢٢٣ ، محمد فاضل السامرائي، ٢٠١٥م، ١٣٩) .

وَقد قالت الدُّكتُورُ حليمة أحمدُ عَمَايرة: "وَلَعلَّ وِجْهَهُ النَّظَرِ المُقَارِنَة هَذِهِ تَكْشِفُ عَن القِيمَةِ الدَّلالِيَّةِ لِلدُّعاءِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فَالدَّاعِي بِهَا يَكْشِفُ عَن تَقَرّبٍ خَالِصٍ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، يَجْمَعُ فِيهِ كُلَّ أسْماءِ اللهِ فِي هَذَا اللَّفْظِ (اللَّهُمَّ) ثُمَّ إنّهُ يَعْكِسُ شِدَّةَ مَا يَحِسُّ بِهِ. وقد أشارَ البَلَاغِيُّونَ إلى هَذِا المَعْنَى إشَارَةً دَالَّةً، قال أبو حيان في تفسيره للآية الكريمة: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ﴾ مَن قالَ (اللَّهُمَّ) فَقد دَعَا بِجَمِيعِ أسمَائِهِ كُلِّهِم فـ(اللَّهُمَّ) مجمع دعاء، ومعنى (اللَّهُمَّ) هُو (الله) زِيْدَتْ فِيهِ المِيمُ فَهُوَ الاسمُ العَلَمُ المُتَضَمِّنُ لِجَمِيعِ أوصَافِ الذَّاتِ" (عمايرة ، ٢٠٠٦م، ٢٥٧ ,٢٥٨ ، وينظر: أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠٠م، ٣/ ٨٥) .

أمّا الرَّأي الغَالِبَ مِن العُلَمَاءِ المُحْدَثِينَ قد أكّدُوا مَا جَاءَ بِهِ جُمْهُورُ البَصْرِيّينَ مِنْ إنّ (المِيمَ) المُشَدَّدَةَ المَفْتُوحةَ فَي نِهَايَةِ (اللَّهُمَّ) هِي عِوَضٌ عَن حَرْفِ النِّداءِ (يَا) حَيْثُ جَاءَتْ هَذِهِ المِيمُ لِلدَّلالةِ على التَّعظِيمِ وَالدَّليلُ على ذَلِكَ أنّكَ لَو حَذَفْتَ المِيمَ المُشَدَّدَةَ المَفْتُوحةَ فِي نِهَايةِ لَفْظِ (اللَّهُمَّ) لَوَجَبَ ذِكرُ حَرفِ نِداءٍ فَتَقُولُ (يَا اللهُ) أمّا لَفْظَهُ (اللَّهُمَّ) فَهِي الأكْثَرُ اسْتَعْمَالاً فِي نِدَاءِ اسمِ اللهِ تَعَالَى وَيَقَلُّ أنْ يَسْتَعْمَلَ لَفظَ الجَلَالةِ وَحدَهُ دُونَ المِيمُ فَنَقُولُ (يَا اللهُ) وَمِنْ النُّحاةِ مَن لَم يُجِزْ فِيهِ الجَمْعَ بَينَ المِيمِ وَ(ال)وَ (يَا) وَقد جَاءَ فِي الجَمْعِ بَينَهُما وَقِيلَ هُوَ مِنْ الشُّذُوذِ قَولُ أُمَيَّةَ بن أَبِي الصَّلتِ (ينظر : الغلاييني، ص ٤٦٥, ٤٦٦ ، ضيف، ١٩٦ ، الراجحي، ٢٠١٠م، ص٢٨٣, ٢٨٤

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

، الخويسكي، ١٩٩٧م، ص ٢٦٥ ، عمر وآخرون، ١٩٩٤م، ص ٥٨٥,٥٨٦ ، عطية ، ٢٠٠٧م، ص ١٣٠، محمد السامرائي، ٢٠١٤م، ٢/ ٣٤٣ ، محمد السامرائي، ٢٠١٥، ص ١٣٨) :

إِنِّي إِذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ثُمَّ ذَكَرَ الدُّكتُورُ إبرَاهِيمُ بَرَكات فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ "يَجُوزُ حَذْفُ الألفِ وَاللَّامِ مِن (اللَّهُمَّ) فَتَكونُ (لاهُمَّ) ومنه قول عبد المطلب (عبد المطلب، ٢٠٠٩م، ص ٣٠) :

لَاهُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْـ نَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حَلَالَكَ

وَالأصلُ : (اللَّهُمَّ) ، فَحُذِفَتِ الألفُ وَاللَّامُ فَصارَ (لاهُمَّ)(بركات، ٤ / ٤٠)"

الخاتمة

١. لَمْ يقف الباحث فِيما أطلَع مِن أُمَّاتِ كُتُبِ الكُوفِيّينَ عَلى قَوْلٍ صَرِيحٍ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ ، رَغْمَ تَطَابُقِ نِسْبَةِ هَذَا الرَّأيِ إِلَيْهِمْ فِي جُلِّ المُصَنَّفَاتِ النَّحَوِيَّةِ .

٢. وَقَدْ تَلَقَّفَ هَذَا المَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ المُحْدَثِينَ - وَعَلَى رَأْسِهِمُ الكِنْغَرَاوِيُّ - فَأَقَرُّوا جَوَازَ التَّقْدِيمِ زَاعِمِينَ اتِّبَاعَ المَدْرَسَةِ الكُوفِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَدُلَّ - فِيمَا قَرَأْتُ - أَحَدٌ مِنْ أَتْبَاعِهَا عَلَى ذَلِكَ فِي أَيٍّ مِنْ كُتُبِه.

٣. لَا خِلَافَ جَوْهَرِيّ بَيْنَ البَصْرِيّينَ وَالكُوفِيّينَ فِي مَنْعِ هَذَا التَّقْدِيمِ ؛ فَ(حَضَرَ مُحَمَّدٌ) جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، وَ(مُحَمَّدٌ حَضَرَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا يَنْحَصِرُ الخِلَافُ فِي المعنى للأَغْرَاضِ البَلَاغِيَّةِ الَّتِي اقْتَضَتْ تَقْدِيمَ الاِسْمِ.

٤. أَرَى مَنْعَ تَقْدِيمِ الفَاعِلِ عَلَى أَيِّ صُورَةٍ كَانَتْ ، وَأَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ المُحْدَثِينَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ عَلَى أَنَّ (أَحَدٌ) فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ، هُوَ اسْتِدْلَالٌ مَرْدُودٌ؛ إِذِ الاِسْمُ المُتَقَدِّمُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَإِمَّا فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ المَذْكُورُ بَعْدَهُ وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين والكوفيين .

٥. أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ (اللَّهُمَّ)، فَلَمْ يَذْهَبْ جَمِيعُ الكُوفِيّينَ إِلَى أَنَّ المِيمَ عِوَضٌ عَنْ جُمْلَةِ (أُمَّنَا بِخَيْرٍ)، كَمَا أَنَّ البَصْرِيّينَ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّهَا عِوَضٌ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ (يَا) ،وَهُوَ مَا نَحَا إِلَيْهِ أَغْلَبُ المُحْدَثِينَ .

٦. أَنَّ فَرِيقًا مِنَ البَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ رَأَوْا أَنَّ المِيمَ أَصْلِيَّةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ (أَلُوهِيم) العِبْرِيَّةِ ، فَخَالَفُوا بِذَلِكَ المَذْهَبَيْنِ، مُعَقِّبِينَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ المِيمُ لِلتَّعْظِيمِ، فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ المِيمِ وَيَاءِ النِّدَاءِ يُصْبِحُ رَأْيًا مَقْبُولًا وَسَائِغًا.

المو افقة الأخلاقية /ETHICAL APPROVAL

All participants received a comprehensive explanation regarding the research objectives and procedures, including their right to participate voluntarily. Participants were assured that participation was not mandatory and that they had the right to withdraw at any time during the study without negative

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

consequences. To ensure the confidentiality of identities, all data obtained in this study underwent an anonymization process.

FUNDING STATEMENT/ بيان التمويل

This research received no external funding. لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل خارجي

CONFLICT OF INTEREST/ تضارب المصالح

The author(s) declare that there is no conflict of interest related to the research, authorship, or publication of this article.

يقر المؤلف (أو المؤلفون) بعدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بالبحث أو تأليف المقالة أو نشرها

REFERENCES/ المصادر والمراجع

‘Al Quran

Abd al-Muttalib. (2009). *Diwan ‘Abd al-Muttalib ibn Hashim: Mulhaq bihi ash‘ar aba’ al-Nabi*. Collected by al-Husayn ibn Haydar Mahbub al-Hashimi.

‘Amayirah, Halimah Ahmad. (2006). *Al-Ittijahat al-nahwiyyah lada al-qudama’: Dirasah tahliliyyah fi daw’ al-manahij al-mu‘asirah* (1st ed.). Dar Wa’il li-al-Nashr wa al-Tawzi‘.

‘Amayirah, Isma‘il Ahmad. (1993). *Zahirat al-ta’nith bayna al-lughah al-‘Arabiyyah wa al-lughat al-samiyyah: Dirasah lughawiyyah ta’siliyyah* (3rd ed.). Dar al-Hanin.

‘Atiyyah, Muhsin ‘Ali. (2007). *Al-Asalib al-nahwiyyah: ‘Ard wa tatbiq* (1st ed.). Dar al-Manahij li-al-Nashr wa al-Tawzi‘.

‘Umar et al. (1994). *Al-Nahw al-asasi* (4th ed.). Manshurat Dhat al-Salasil.

Al-‘Ukbari, Abu al-Baqa’. (1986). *Al-Tabyin ‘an madhahib al-nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin* (‘A. ibn Sulayman al-‘Uthaymin, Ed.; 1st ed.). Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Anbari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din ‘Abd al-Rahman ibn Muhammad. (2003). *Al-Insaf fi masa’il al-khilaf bayna al-nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin* (1st ed.). Al-Maktabah al-‘Asriyyah.

Al-Anbari, Abu Bakr, Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bashshar. (1971). *Idah al-waqf wa al-ibtida’*. Matbu‘at Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah bi-Dimashq.

Al-Anbari, Abu Bakr, Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bashshar. (1992). *Al-Zahir fi ma‘ani kalimat al-nas* (H. S. al-Damin, Ed.). Mu’assasat al-Risalah.

Al-Ashmuni, ‘Ali ibn Muhammad ibn ‘Isa. (1998). *Sharh al-Ashmuni ‘ala Alfiyyat Ibn Malik* (1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Azhari, Khalid ibn ‘Abd Allah ibn Abi Bakr ibn Muhammad. (2000). *Sharh al-tasrih ‘ala al-tawdih aw al-tasrih bi-madmun al-tawdih fi al-nahw* (1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad. (2001). *Tahdhib al-lughah* (M. ‘A. Mur‘ib, Ed.; 1st ed.). Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Baghdadi, ‘Abd al-Qadir ibn ‘Umar. (1997). *Khizanat al-adab wa lubb lubab lisan al-‘Arab* (A. M. Harun, Ed.; 4th ed.). Maktabat al-Khanji.

Al-Faridi, Shams al-Din Muhammad al-Faridi al-Hanbali. (2018). *Sharh al-Imam al-Faridi ‘ala Alfiyyat Ibn Malik* (M. M. al-Khatib, Ed.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Farra’, Abu Zakariyya Yahya ibn Ziyad ibn ‘Abd Allah ibn Manzur al-Daylami. (n.d.). *Ma‘ani al-Qur’an* (A. Y. al-Najati et al., Eds.). Al-Dar al-Misriyyah li-al-Ta’lif wa al-Tarjamah.

Al-Ghalayini, Mustafa ibn Muhammad Salim. (1993). *Jami‘ al-durus al-‘Arabiyyah* (8th ed.). Al-Maktabah al-‘Asriyyah.

Al-Halabi, al-Samin, Abu al-‘Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Yusuf. (n.d.). *Al-Durr al-masun fi ‘ulum al-kitab al-maknun* (A. M. al-Kharrat, Ed.). Dar al-Qalam.

Al-Hamuz, ‘Abd al-Fattah Ahmad. (1981). *Al-Ta’wil al-nahwi fi al-Qur’an al-Karim*. Maktabat al-Rushd.

Al-Mahzumi, Mahdi. (1958). *Madrasat al-Kufah wa manhajuha fi dirasat al-lughah wa al-nahw* (2nd ed.). Sharikat Maktabat wa Matba‘at Mustafa al-Babi al-Halabi wa Awladuhu.

Al-Mahzumi, Mahdi. (1986). *Fi al-nahw al-‘Arabi: Naqd wa tawjih* (2nd ed.). Dar al-Ra’id al-‘Arabi.

Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid ibn ‘Abd al-Akbar. (n.d.). *Al-Muqtadab* (M. ‘A. ‘Azimah, Ed.). ‘Alam al-Kutub.

Al-Muharibi, Abu Muhammad ‘Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn ‘Abd al-Rahman ibn Tamam ibn ‘Atiyyah al-Andalusi. (1422 AH). *Al-Muharrar al-wajiz fi tafsir al-kitab al-‘Aziz* (A. ‘A. al-Shafi Muhammad, Ed.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Qurtubi, Abu ‘Abd Allah Muhammad ibn Ahmad. (1964). *Al-Jami‘ li-ahkam al-Qur’an* (A. al-Barduni & I. Atfayyish, Eds.; 2nd ed.). Dar al-Kutub al-Misriyyah.

Al-Rajihi, ‘Abduh. (2010). *Al-Tatbiq al-nahwi* (2nd ed.). Dar al-Nahdah al-‘Arabiyyah.

Al-Razi, Abu ‘Abd Allah Muhammad ibn ‘Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Taymi. (1420 AH). *Mafatih al-ghayb: Al-Tafsir al-kabir* (3rd ed.). Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.

Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2000). *Ma‘ani al-nahw* (1st ed.). Dar al-Fikr li-al-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘.

Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2001). *Tahqiqat nahwiyyah* (1st ed.). Dar al-Fikr li-al-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘.

Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2014). *Al-Nahw al-‘Arabi: Ahkam wa ma‘an* (1st ed.). Dar Ibn Kathir.

Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2015). *Al-Hujaj al-nahwiyyah hatta nihayat al-qarn al-thalith al-hijri* (1st ed.). Dar Ibn Kathir.

Al-Samarra’i, Fadil Salih. (n.d.). *Al-Jumlah al-‘Arabiyyah: Ta’lifuhā wa aqsamuha*.

Al-Samarra’i, Ibrahim. (1966). *Al-Fi‘l: Zamanuhu wa abniyatuhu*. Matba‘at al-‘Ani.

Al-Samarra’i, Ibrahim. (1983). *Fiqh al-lughah al-muqaran* (3rd ed.). Dar al-‘Ilm li-al-Malayin.

Al-Samarra’i, Ibrahim. (n.d.). *Al-Nahw al-‘Arabi: Naqd wa bina’*. Dar al-Sadiq.

Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa. (2007). *Al-Maqasid al-shafiyah fi sharh al-khulasa al-kafiyah (Sharh Alfiyyat Ibn Malik)* (A. ibn Sulayman al-‘Uthaymin et al., Eds.; 1st ed.). Ma‘had al-Buhuth al-‘Ilmiyyah wa Ihya’ al-Turath al-Islami, Jami‘at Umm al-Qura.

Al-Sukkari, Abu Sa‘id al-Hasan ibn al-Husayn. (n.d.). *Kitab sharh ash‘ar al-Hudhaliyyin* (‘A. A. Farraj, Ed.; M. M. Shakir, Rev.). Maktabat Dar al-‘Urubah.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Suyuti, ‘Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (n.d.). *Ham‘ al-hawami‘ fi sharh Jam‘ al-jawami‘* (‘A. al-Hamid Hindawi, Ed.). Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah.

Al-Tabari, Abu Ja‘far Muhammad ibn Jarir. (2001). *Tafsir al-Tabari: Jami‘ al-bayan ‘an ta’wil ay al-Qur’an* (‘A. A. al-Turki, Ed., in collaboration with Markaz al-Buhuth wa al-Dirasat al-Islamiyyah; 1st ed.). Dar Hajr li-al-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘ wa al-I‘lan.

Al-Zabidi, ‘Abd al-Latif ibn Abi Bakr. (1987). *I’tilaf al-nusrah fi ikhtilaf nuhat al-Kufah wa al-Basrah* (T. al-Janabi, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Nahdah al-‘Arabiyyah.

Al-Zabidi, ‘Abd al-Latif ibn Abi Bakr. (1987). *I’tilaf al-nusrah fi ikhtilaf nuhat al-Kufah wa al-Basrah* (T. al-Janabi, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Nahdah al-‘Arabiyyah.

Al-Zajjaji, Abu al-Qasim ‘Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Baghdadi. (1985). *Al-Lamat* (M. al-Mubarak, Ed.; 2nd ed.). Dar al-Fikr.

Al-Zamakhshari, Mahmud ibn ‘Umar ibn Ahmad. (1987). *Al-Kashshaf ‘an haqa’iq ghawamid al-tanzil wa ‘uyun al-aqawil fi wujuh al-ta’wil* (M. H. Ahmad, Ed.; 3rd ed.). Dar al-Rayan li-al-Turath; Dar al-Kitab al-‘Arabi.

Barakat, Ibrahim. (2007). *Al-Nahw al-‘Arabi* (1st ed.). Dar al-Nashr li-al-Jami‘at.

Bergsträsser, G. (1994). *Al-Tatawwur al-nahwi li-al-lughah al-‘Arabiyyah* (R. ‘Abd al-Tawwab, Ed.; 2nd ed.). Maktabat al-Khanji.

Da‘as et al. (1425 AH). *I‘rab al-Qur’an* (1st ed.). Dar al-Munir; Dar al-Farabi.

Dhayf, Shawqi. (n.d.). *Tajdid al-nahw* (6th ed.). Dar al-Ma‘arif.

Hasan, ‘Abbas. (1437 AH). *Al-Nahw al-wafi* (2nd ed.). Manshurat Dhawi al-Qurba.

Ibn Hisham, ‘Abd Allah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn ‘Abd Allah ibn Yusuf. (1985). *Mughni al-labib ‘an kutub al-a‘arib* (M. al-Mubarak & M. ‘Ali Hamd Allah, Eds.; 6th ed.). Dar al-Fikr.

Ibn Hisham, Jamal al-Din. (2000). *Awdah al-masalik ila Alfiyyat Ibn Malik* (B. Yusuf Habud, Ed.; Y. al-Shaykh Muhammad al-Biqa‘i, Rev.). Dar al-Fikr.

Ibn Qutaybah, Abu Muhammad ‘Abd Allah ibn Muslim. (2007). *Adab al-katib (aw) Adab al-kuttab* (M. al-Dali, Ed.). Mu’assasat al-Risalah.

Ibn Sa‘dan al-Kufi. (2005). *Mukhtasar al-nahw* (H. Ahmad Bu‘abbas, Ed.). Hawliyyat al-Adab wa al-‘Ulum al-Ijtima‘iyyah, 26th yearbook.

Khalil, Zayn Kamil al-Khuwayski. (1997). *Al-Nahw al-‘Arabi: Sighah jadidah*. Dar al-Ma‘rifah al-Jami‘iyyah.

Mustafa, Ibrahim. (1992). *Ihya’ al-nahw* (2nd ed.). Cairo.

Qays, Imru’ al-. (n.d.). *Diwan Imru’ al-Qays* (M. Abu al-Fadl Ibrahim, Ed.; 4th ed.). Dar al-Ma‘arif.

Rahim, Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. (2000). *Al-Bahr al-muhit fi al-tafsir* (S. Muhammad Jamil al-‘Attar & ‘Irfan al-‘Asha Hassunah, Eds.). Dar al-Fikr.

Sadru al-Din al-Kangrawi. (1936). *Al-Mufi fi al-nahw al-Kufi* (M. Bahjat al-Bitar, Ed.; M. Khusarah, Rev.; 1st ed.). Dar al-Bayyinah li-al-Tiba‘ah wa al-Nashr.

Sibawayh, ‘Amr ibn ‘Uthman ibn Qanbar al-Harithi. (1988). *Al-Kitab* (‘A. M. Harun, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khanji.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)